عروبة الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) (1750 – 1971) "دراسة تاريخية وثائقية"

*نوفان رجا السوارية وإبراهيم فاعورالشرعة **

ملخـص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في قضية الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى "نابيو طنب")، بحثاً تاريخياً وثائقياً عبر قرنين من الزمن تقريباً، مع توضيح تطور الخلاف العربي – الإيراني حول ملكية هذه الجزر، وخاصةً ادعاءات الحكومة الإيرانية المتكررة ومحاولاتها احتلال الجزر الثلاث بالقوة؛ ومن ناحية أخرى توضيح الدور البريطاني في تطورات هذه القضية. وقد أثبتت الدراسة، التي اعتمدت على الوثائق البريطانية والعربية بشكل رئيس، أن الجزر الثلاث لها ارتباط تاريخي وثيق بمشيختي رأس الخيمة والشارقة، عبر مئات السنين، وأن للمشيختين حقاً في ملكية الجزر والسيادة عليها. كما أثبتت الدراسة بطلان الادعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر، رغم ما استندت عليه من وثائق في إثبات حقها التاريخي المزعوم.

المقدمـة

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على إحدى المشاكل التي تعاني منها بعض أجزاء الوطن العربي، وهي مشكلة احتدمت في مطلع السبعينات، ولكن أُسدل عليها ستار من النسيان، ويبدو أنها غابت في خضم المشاكل التي ألمت بالوطن العربي. تتبعت هذه الدراسة التطور التاريخي للجزر الإماراتية الثلاث، حيث اعتمدت بشكل أساسي على ما وفرته الوثائق الدولية المعاصرة من معلومات تاريخية موثقة، وأهم هذه الوثائق: وثائق حكومـة الهنـد (India Office)، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office)، والكتب التي غاب عليها الطابع الوثائقي وبخاصة تلك الكتب التي اعتمدت في إعدادها على الرسائل والتقارير والدراسات والمسوحات والتلغرافات.

وهناك قسم كبير من الوثائق التي تتعلق بالخليج العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى أواخر الستينات من هذا القرن، وقد تم نشرها في مجموعات من الكتب الوثائقية، أو تمت إعادة نشر ما نشر منها عن طريق مؤسسة بريطانية تدعى (Archive Editions)، والوثائق التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة ، تلك التي تم نشرها في المجموعات التالية:

1. Arabian Boundaries (A.B.)
2. Islands and Martime Boundaries of the Gulf
3. Records of the Emirates (R.E.)
4. The Persian Gulf Précis: Persian Gulf Gazetteer
5. The Persian Gulf Historical Summary of Events in Territories of the Ottoman Empire, Persia and Arabia
6. Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia

ويجدر التنبيه هنا على أهمية محضر دورة الاجتماع العادي السادس والخمسين الذي عقدته جامعة الدول العربية في الفترة بين (11 سبتمبر (أيلول) – 17ديسمبر (كانون الأول) عام 1971، لمناقشة موضوع الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث، لما احتواه من توثيق ودراسة لمجريات الاحتلال الإيراني، وبيان عروبة هذه الجزر من خلال الوثائق التي قدمتها كل من إمارة الشارقة وإمارة البحرين للجامعة.

تؤكد المصادر الوثائقية المعاصرة المحلية منها والدولية عروبة كثير من جزر الخليج العربي، وخاصة الجزر العربية الثلاث موضوع الدراسة، وهي طنب الكبرى وطنب

* قسم التاريخ، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2003/10/19، وتاريخ قبوله 2004/11/22.

الصغرى (نابيو طنب) وأبو موسى. وقد اكتسبت هذه الجزر عروبتها بعد أن استقرت فيها عناصر من مختلف القبائل العربية التي كان مقرها آنذاك الساحل الغربي للخليج العربي أو ما كان يسمى ساحل عمان أو الساحل المهادن بعد عام 1820. وكان من بين هذه القبائل قبيلة القواسم المقيمة في رأس الخيمة التي استطاعت أن تفرض سيادتها على الخليج، بل تعدى الأمر ذلك إلى إقامة كيانات سياسية لها على الجانب الشرقي من الخليج، الساحل الإيراني، وكان ذلك قبل عام 1723. وتعرضت ممتلكات القواسم في الخليج إلى غزو إيراني عام1737، إلا أن هذا الغزو لم يترك أثراً يذكر وبخاصة بعد فشله في احتلال رأس الخيمة معقل القواسم(1).

وصف الجزر الثلاث

يرد وصف هذه الجزر في أكثر من موقع وكلها متشابهة تقريباً، وسوف نعتمد الوصف الذي قدمته إمارة الشارقة إلى جامعة الدول العربية في دورتها العادية السادسة والخمسين 11سبتمبر (أيلول) -7 ديسمبر (كانون الأول) 1971(2) بعد أن أقدمت إيران على احتلال هذه الجزر في 29-30 تشرين الثاني عام 1971، لأنه يفي بالغرض(3).

أولاً: جزيرة أبو موسى

يبلغ طول جزيرة "أبو موسى" 7كم، ومتوسط عرضها 7 كم أيضا، أي انها تكاد تكون جزيرة مربعة، وتبتعد هذه الجزيرة عن ساحل إمارة الشارقة نحو 45 كم، وتبتعد عن الساحل الإيراني حوالي 50 كم، وهذه الجزيرة تابعة لإمارة الشارقة التي تتولى إدارتها.

تمتاز جزيرة (أبو موسى) بمياهها العميقة الصالحة لرسو السفن، كما انها تتيح الفرصة للصيادين لتحقيق كسب وفير من صيد السمك واللؤلؤ، ومناخها معتدل صيفا رطب شتاء، تهطل فيها الأمطار، لذلك ينبت فيها العشب بكثرة، وتضم تربتها الكثير من المعادن التي يستغل بعضها شركات بريطانية وألمانية.

يبلغ عدد سكان الجزيرة قرابة الألف نسمة جميعهم من العرب – وليس بينهم أجنبي واحد – ويملك السكان أسطولا للصيد والتجارة، وفي الجزيرة دائرة جمركية ومدرسة ابتدائية، ومسجد كبير، وبها مشروعات جديدة للمياه والكهرباء، وبناء مدرسة، ودار معلمين، وساحة رياضية.

ثانياً: جزيرتا طنب

تقع جزيرة طنب الكبرى على مدخل باب السلام " مضيق هرمز" على مسافة ساعة- بالمركب – من شاطئ رأس الخيمة، ومساحتها 12كم^2 وعرضها 7كم، ويسكن هذه الجزيرة نحو 700 نسمة كلهم عرب. وتضم الجزيرة مدرستين ابتدائيتين ومركزاً للشرطة ومركزاً صحياً.

أما جزيرة طنب الصغرى وتعرف باسم "نابيو طنب" فهي خالية من السكان، وتتبع هاتان الجزيرتان إمارة رأس الخيمة التي تديرهما.

الادعاءات الفارسية بالجزر الإماراتية الثلاث:

يبيّن لنا التقرير الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الأسباب التي حملت إيران على المطالبة بهذه الجزر وهي(4):

(1) ان جزيرة (أبو موسى) قديماً كانت لإيران وانه بعد الاحتلال البريطاني سلمت الجزيرة إلى الشارقة.

(2) ان الحكومة البريطانية اعترفت لإيران في وقت سابق بملكيتها لجزيرة (أبو موسى).

وتبدو ادعاءات إيران غير صحيحة؛ فالوثائق القديمة المحفوظة في وزارة الخارجية البريطانية والأماكن الأخرى التي نورد بعضها في هذه الدراسة، تؤكد بشكل قاطع أن هذه الجزر عربية وهي جزء من دولة القواسم، شملت بأحكام معاهدة الحماية. كما ان الواقع المعاش أصدق دليل على عروبة هذه الجزر؛ فلو أن هذه الجزر إيرانية لما أقدمت قواتها على طرد سكانها العرب، وأخذت تسعى "لأرينتها" باستقدام عناصر إيرانية وإجبارهم على العيش فيها. هذا إضافة إلى أن قبيلة القواسم في كل من رأس الخيمة والشارقة لديها وثائق تاريخية قديمة، تثبت تبعية هذه الجزر لها، وقد تم الاستشهاد ببعضها في هذه الدراسة، إضافة إلى أنه لا يوجد أي سند تاريخي وثائقي تعتمد عليه إيران في ادعاءاتها هذه.

أما بالنسبة لادعائها القائل ان الحكومة البريطانية قد اعترفت لإيران في فترة من الفترات بملكيتها لجزيرة(أبو موسى)، فتدحضه الوثائق البريطانية نفسها، وهذا ما سنبيّنه في هذه الدراسة، وتدحضه أيضاً تصريحات المسؤولين الإيرانيين قبل احتلالهم هذه الجزر، التي بينت أن لهم أطماعاً توسعية وأنهم يريدون التحكم في الممر المائي، وبالتالي التحكم بالمواصلات البحرية، خاصة بعد أن تزايدت أهمية الخليج العربي، بعد اكتشاف الثروة النفطية؛ فأرادت إيران أن تلعب دوراً مؤثراً على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

الجزر العربية الثلاث خلال الفترة (1750-1887):

عَبَر بعض القواسم الخليج إلى الساحل الشرقي لتقديم

المساعدة للحاكم الفارسي لمقاطعتي بندر عباس وأرموز، وكان ذلك بعد وفاة نادر شاه عام (1747)، واستقر هؤلاء في عدة مواقع على الساحل الشرقي للخليج؛ كموقع لنجة المقابل لجزيرة قشم ومواقع أخرى، حيث أقاموا لهم كياناً سياسياً هناك، واستمروا في الحكم بزعامة شيوخ القواسم إلى الفترة التي ثار بها كريم خان زند، وحكم فارس خلال الفترة (1764-1779)، وقام خلالها بإنهاء الوجود العربي في تلك المناطق، وحدث في عام 1835 تقسيم عرفي بين القواسم، لملكية جزر الخليج، بحيث أصبحت جزيرتا(صري وهنغام) تابعتين لقواسم لنجة، وجزر (أبو موسى) وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصير بو نعير تابعة لقواسم ساحل عمان، أي رأس الخيمة والشارقة[5]، وهكذا عاد القواسم إلى حكم المنطقة التي خرجوا منها بعد وفاة كريم خان وبقوا حكاماً للنجة إلى عـام 1887، عندما استطاعت الحكومة الفارسية تثبيت أقدامها في ساحل الخليج، حيث تم إخضاع قواسم لنجة للحكم الفارسي واعتبروا عمالاً وموظفين فُرساً، وأوكلت إليهم مهمة جمع الضرائب من الجزر التي كانت من ممتلكات القواسم مثل: صري وصير بونعير[6] و(أبو موسى) وطنب، وقد بنى الفرس ادعاءاتهم فيما بعد بملكية هذه الجزر على هذا الأساس، وتناسوا أن قواسم لنجة أصلا فرع من القبيلة الرئيسة (قواسم عمان) ومركزها رأس الخيمة، وانهم كانوا يقومون بحكمها نيابة عن القبيلة بأكملها، وليس على أساس أنها ملك خاص بهم، وأن الإدارة والقضاء في هذه الجزر، وإن كانت بيد شيخ لنجة القاسمي، وهو من أقارب شيخ الشارقة ورأس الخيمة، إلا أنه كان يديرها نيابة عنهما. وبعد انتهاء سيادة لنجة عام 1887، انتقلت إدارة لنجة إلى رأس الخيمة، وذلك يعنى عدم الاعتراف بالوجود الفارسي على تلك الجزر[7].

وجاء في مذكرة أعدها المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بيرسي كوكـس (Percy Z .Cox) بتاريخ 28 شباط عام 1908، وهي من تقارير ممثلية بوشهر[8]، ما يؤكد قوة الترابط بين القواسم شيوخ الشارقة وبين جزيرة (أبو موسى)، "قبل أكثرمن قرن ونصف القرن كان عرب القواسم قد بسطوا سيادتهم على الساحل المعروف بساحل القراصنة، بزعامة رأس الخيمة والشارقة، بل تعدى نفوذهم وسيطرتهم إلى الساحل المقابل؛ إذ استقروا في لنجة وأماكن أخرى وبقوا فيها أكثر من قرن، وأصبح أحد أفراد هذه العائلة (القواسم) شيخاً لهذا الفرع وكان يخضع لشيخ القبيلة المقيم في رأس الخيمة. وقـد استقرت القبائل العربية منذ ذلك الوقت إلى الآن في جميع جزر الخليج، وكان عدد منها إضافة إلى جزيرة (أبو موسى) مستقراً للقواسم. وكانت هذه الجزر تتحول في فصل الربيع الى مرعى لخيول وقطعان القبائل العربية المقيمة على الساحل وخاصة عرب القواسم، كما كان يستفاد من بعضها في الشتاء لأغراض الصيد وخاصة صيد اللؤلؤ. وتعرضت هذه المراعي إلى خطر الزوال عندما نشب الصراع بين هذه القبائل الذي انتهى بعقد معاهدة تصالح فيما بينها برعاية بريطانيا في عام 1820[9]، وتم بموجبها تنظيم عملية الرعي في هذه الجزر، كما أصبحت جزيرتا (أبو موسى وصير بونعير) من ممتلكات شيخ الشارقة، وقد سمي هذا الساحل بعد عقد هذه المعاهدة بالساحل المهادن "المتصالح" بدل التسمية القديمة ساحل القراصنة".

الادعاءات الفارسية بشأن السيادة على جزر صري وطنب و(أبو موسى) (1887-1899):

أرسلت حكومة فارس في عام 1887 كتيبة عسكرية مجهزة بمدافع صغيرة، لاحتلال صري ورفع العلم الفارسي عليها، وكان المقيم البريطاني لدى بلاط الشاه في طهران آنذاك، قد تساءل عما إذا كانت هذه الجزر تحت الحماية البريطانية، وبخاصة انها تعود للشيوخ العرب الواقعين تحت الحماية البريطانية، وبمشاركة العرب الموجودين على الساحل الفارسي. وأبلغ المقيم البريطاني حكومة الهند، بأن هذه الجزر تشكل جزءاً من ممتلكات شيوخ القواسم العرب، ودعم المقيم البريطاني مذكرته بإرفاق ثلاث رسائل من حكام (شيوخ) لنجة تثبت ملكية حاكم الشارقة لجزيرة طنب، منها رسالة كتبها الشيخ علي بن خليفة، شيخ لنجة، إلى شيخ رأس الخيمة حميد بن عبد ا عام (1877)، يعترف فيها الشيخ علي بأن طنب من ممتلكات القواسم وليس للفرس أية أملاك فيها ولا سلطة لهم عليها، وبالتالي ليس لهم حق التدخل في شؤونها[10]. كما بعث الشيخ علي بن خليفة رسالة تاريخها (1887) موجهة أيضاً إلى الشيخ حميد بن عبد ا شيخ رأس الخيمة وهذا نصها[11]: "تسلمت رسالتك وفهمت ما قلته وبخاصة رغبتك في منع البوسميط (أتباع حاكم لنجة) من الذهاب إلى طنب وتسببهم بالخراب، وبأن الجزيرة لك. وتبودلت كثير من الرسائل بينك وبين والدي خليفة بن سعيد، الذي منع هذه القبيلة من الذهاب إلى هناك، هذه هي الحقيقة وهذا تأكيد مني بأن هذه الجزيرة طنب، هي تابعة لقواسم عمان، وليس لنا فيها ممتلكات وليس لنا فيها حق...". وقد ذيل الممثل السياسي البريطاني في الخليج، الكولونيل بروس (C. Bross) نص الرسالة بالملاحظة التالية: حقوق شيخ رأس الخيمة القوية بجزيرة طنب، تملكاً وإدارة[12].

وكل ما اعتمدت عليه فارس في ادعاءاتها حول حقوقها في هذه الجزر خمس رسائل، تلقتها من حاكم لنجة الجديد يوسف بن محمد، الذي اغتصب الحكم بإقدامه على قتل شيخ لنجة علي خليفة، ادعى فيها ملكية فارس لجزيرتي صري وطنب، وبيّن فيها أنه ذهب إلى صري للتفتيش، وجمع الضرائب لصالح حكومة فارس. وكما هو واضح فإن هذه الرسائل قد كتبها مغتصب للحكم، الهدف منها إثبات الادعاءات الفارسية، وإيجاد مبرر للتدخل في شؤون هذه الجزر.

وفند الممثل السياسي البريطاني في الخليج بروس الادعاءات الفارسية بقوله انه " لايمكن قبولها كإثبات ملكية للحكومة الفارسية، وليست كافية لحرمان قبيلة القواسم من حقوقهم القديمة والحالية المعترف بها على الجزر"، ويضيف قائلاً: " علاوة على أنه في 29 آذار سنة 1884 كتب الشيخ يوسف بن محمد إلى حاكم رأس الخيمة معترفاً له بملكية القواسم بشكل كامل لجزيرة طنب"، وبيّن روس كذلك أنه على الرغم من أن شيوخ لنجة القواسم، قد حكموا كموظفين على لنجة نيابة عن حكومة فارس، ومارسوا سلطتهم على صري، إلا أنها في الواقع كانت تحت حكم شيوخ القواسم، وليست تحت الإدارة الفارسية[13].

وكان أمين السلطان (الوزير الفارسي) قد تلقى في آذار سنة 1888 مذكرة من الخارجية البريطانية، تفنّد فيها الحجج التي اعتمدتها فارس لاحتلال جزيرة صري، وبينت المذكرة أن صري كانت جزءاً من لنجة، وكانت إدارتها وقضاؤها بيد حاكم لنجة، بناء على وظيفته التي عينه فيها شيوخ القواسم؛ لذلك فإن الحقوق التقليدية على صري هي لشيوخ القواسم دون منازع، كما هو متعارف عليه على وجه العموم، وان رفع العلم الفارسي عليها قد غيّر الوضع. وطالبت المذكرة الحكومة الفارسية بتقديم توضيح لتصرفها هذا، علماً بان ملكية القواسم لا زالت قائمة منذ زمن طويل، ولم يظهر من ينازعهم ملكيتها، وانتهت المذكرة بالسؤال: هل لدى فارس براهين أخرى؟ لأن الحكومة البريطانية لا تود أن ترى أي تغيير في الوضع القانوني للجزيرة.[14]

وقدمت حكومة فارس ردها على المذكرة السابقة في 28 نيسان عام 1888، الذي أكدت فيه ادعاءها الحق في صري، ولم يكن في هذا الرد ما هو جديد سوى ادعاء جديد بملكية فارس لجزيرة (أبو موسى)، وهو ادعاء أيضاً غير مبني على أساس ثابت[15]. وحول ادعائها ان حكام لنجة كانوا موظفين فُرساً ولا يحتاجون دليلاً إضافياً أكثر من ذلك، قالت المقيمية البريطانية: "إن خضوع حكام لنجة للحكم الفارسي لا ينزع منهم حقهم التقليدي في حكم صري، وأجزاء من الأراضي التي كانوا يحكمونها ويشاركهم هذا الحق عرب ساحل عمان أيضا؛ إذ ان خضوع حكام لنجة للحكم الفارسي لا ينتزعها منهم"[16].

وقررت الحكومة البريطانية في آب سنة 1888 أن تغض النظر عن الاحتلال الفارسي لجزيرة صري دون أن يسحبوا اعتراضهم على ملكية الشاه للجزيرة.[17]

وكان الشيخ صقر بن خالد، شيخ الشارقة، قد أكد في رسالة وجهها في 16 تشرين الأول سنة 1887، للممثل السياسي والقنصل العام البريطاني في الخليج بروس (Bross)، سيادة القواسم على لنجة وصري وصيربونعير وطنب وأبو موسى، وان ما عمله الفرس من الإجراءات في هذه المواقع خطأ فاحش، وان العرب القواسم لا يقبلون هذا الوضع، وانه يأمل من بريطانيا بموجب معاهدة الحماية، أن تتخذ الإجراءات لإزالة هذا العدوان، وهذه ترجمة لنص الرسالة[18]:

من الشيخ صقر بن خالد شيخ الشارقة إلى الممثل السياسي والقنصل العام في الخليج الكولونيل بروس (Bross)، تاريخ 16 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1887.

"... إن جزيرة صري المعروفة بالنسبة للممثل السياسي، تابعة لقبيلة القواسم، وعندما هاجر أبناء عمومتنا وأقاربنا إلى الجانب الآخر على البر الفارسي، تأسست لنجة وأصبحت قائمة، ولم يكن خلاف بيننا، شؤوننا وممتلكاتنا واحدة ومتشابهة. الآن سمعت (يقصد بروس Bross) عن إجراءات فارسية وما عملوه في لنجة، وبعد ذلك علمنا أن الفارسيين أرسلوا إلى صري.... سارية علم ونصبوها هناك... وهذا خطأ فاحش... وأصبح من المحتم علينا الكتابة بهذه المشكلة. وأملنا ورغبتنا الحارة ببذل جهودكم لكف هذا الاعتداء وإزالة العلم. وبالمناسبة واعتمادا على تقارير تسلمناها من ملك لنجة (ملك التجار) فإنه عازم على رفع العلم فوق جزيرة طنب. وأنت كما تعلم فإن هذه الجزيرة تخص القواسم، وكذلك جزر صيربونعير وصري (وأبو موسى). لذا نرجو اتخاذ الإجراءات لإزالة ما حدث، ولمنع وضع العلم على طنب. أما من جانب القواسم فإنهم لن يقبلوا هذا الوجود لمدة أكثر من اللازم. وعندها سوف تحدث اختلالات أكيدة في البحر إذا وقفت الحكومة البريطانية موقف اللامبالي...".

وتجددت ادعاءات فارس بحق السيادة على جزيرة صري في السنوات (1894-1899)، وكان دور المقيمية البريطانية في الخليج المبني على تبادل وجهات النظر مع وزارة الخارجية البريطانية، وعلى ضوء الوقائع التاريخية السابقة،

يقوم على أن الادعاء الفارسي الجديد لا يمكن الأخذ به، وبخاصة انها كررت ادعاءاتها السابقة نفسها، ومما لايدع مجالاً للشك "أن حكومة جلالة الملك ترى أن حكام لنجة عندما بسطوا سيادتهم على صري لم يكونوا حكاماً فُرساً، بل كانوا شيوخاً للقواسم، وحسب عادات العرب المتوارثة فإن شيوخ القواسم يمثلون قبيلتهم ولا يمثلون مناصبهم كحكام تابعين لفارس". ويضيف مورتيمر دوراند (Mortimer Dorand) قائلاً: "إذا كان الفرس قد استخدموا أحد شيوخ لنجة لجمع الضرائب فإن الحاكمين الفعليين للقواسم هما شيخ رأس الخيمة وشيخ الشارقة، وان جزيرة طنب هي للفرع الرئيس من القبيلة الأصل. وكان الفرس قد هددوا جزيرة طنب في الوقت الذي استولوا فيه على صري، وان شيخ الشارقة هو الذي نصب الشيخ خليفة حاكماً على لنجة، لأنه عمه وان والده الشيخ خالد أحد الذين حكموا لنجة وهذا يبّين مدى الترابط القائم بين فرعي القواسم. صحيح أن شيخ لنجة (خليفة) كان تحت سلطة فارس، لكن الجزر كانت من الممتلكات العامة للقبيلة ولم تكن أرضا فارسية. وقد أشار ويلسون (Wilson) الممثل السياسي البريطاني في الخليج، إلى أن رفع علم فارس المؤقت فوق الجزيرة لا يثبت أنها ممتلكات قديمة لفارس ولكنها تمثل محاولة للاستيلاء على أراض جديدة". وخلص دوراند (Dorand) إلى القول ان: "صري في الحقيقة هي للقواسم وبالتحديد لذلك الفرع الذي يقيم على الساحل العربي وتحت حمايته وله وحده حق السيادة عليها"[19].

ترينا الحقائق السابقة مدى تهافت الادعاء الفارسي بسيادتها على صري والجزر الأخرى، في الوقت الذي تؤكد فيه هذه الحقائق السيادة العربية على هذه الجزر. وهكذا برز خلاف بين الفرس من جهة وبين القواسم والبريطانيين من جهة أخرى حول وضع الجزر.

الاحتلال الفارسي المؤقت لجزيرتي طنب و (أبو موسى) (1904 -1905):

ظهرت مسألة السيادة على الجزر العربية عندما حاولت فارس مرة أخرى احتلال جزيرتي طنب (وأبو موسى) في عامي (1904-1905)، فقد ذكر الكولونيل كيمبـال (C.A. Kemball)، المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، بناء على معلومات استقاها من التجار القادمين مـن لنجة، أن جزيرة (أبو موسى) قد أصبحت ميناء لسفن بومبي ومراكب شركة الملاحة الفارسية، واقترح كيمبال حينئذ أن يرفع شيخ الشارقة، الذي يمتلك الجزيرة، علمه فوق (أبو موسى) كدلالة لسيادته عليها، كما اقترح حاكم الهند أن يرفع شيخ الشارقة علمه ليس فوق(أبو موسى) فقط، ولكن على أختها طنب كذلك[20].

كان هدف الاجراء السابق قطع المحاولة الفارسية لاحتلال جزيرتي طنب (وأبو موسى)، خاصة عندما تبين للفرس أهمية الوضع الجديد لـ(أبو موسى). فقد ذكرت التقارير الواردة إلى المقيمية البريطانية أنه تم إنشاء مركز جمركي فارسي فوق جزيرة (أبو موسى) برئاسة موظف بلجيكي. وقد أقدم هذا الموظف على وجه الدقة في نيسان عام 1904، على تنزيل علم شيخ الشارقة في الجزيرتين ورفع مكانهما العلم الفارسي تاركاً بعض حراسه لحماية العلم الجديد[21]. وعزا لوريمر(Lorimer)، معد كتاب دليل الخليج، إنشاء هذا المركز إلى محاولة تشجيع التجارة الفارسية التي أصابها الكساد، وبناء على اقتراح بعض التجار الذين يتاجرون مع بومبي وشركة الملاحة الفارسية، وقد فسرت السلطات البريطانية أن إقدام فارس ما كان ليتم لولا الدعم الذي تلقته من روسيا في هذا المجال، التي كانت تتقرب من فارس في تلك الفترة؛ بسبب تخوفها من إنشاء قاعدة بحرية بريطانية في مدخل الخليج[22]، وقد أدى هذا الحادث إلى اعتراض فوري من شيخ القواسم، الذي قدم شكوى إلى الحكومة البريطانية مطالباً بإعادة الوضع في الجزيرتين كما كان، وكما تنص معاهدة الحماية الموقعة مع الحكومة البريطانية، واعترفت حكومة الهند بخطورة الوضع، وتخوف الممثل السياسي البريطاني في الخليج مـن تكرار حادثة جزيرة صري التي ادعت فارس ملكيتها. وفي الوقت الذي أكد فيه سيادة شيخ القواسم على هاتين الجزيرتين، فإنه وافق على إجراء حكومة الهند بإرسال سفينة حربية إلى هناك، تحمل جنوداً وممثلين عن شيخ الشارقة لإزالة العلم الفارسي وترحيل الحرس، ورفع العلم العربي، وبعد موافقة الحكومة الفارسية على إزالة جمركها وتنزيل علمها تقرر إعطاؤها فرصة لسحب قواتها من المناطق التي احتلتها، وقد صدرت الأوامر من طهران في 14 حزيران (1904) بإنزال الأعلام الفارسية، وإعادة علم الشارقة على جزيرة (أبو موسى)، وبعد ذلك بأيام نزل ممثلو شيخ الشارقة في كلتا الجزيرتين[23].

وقد بين القواسم أن هذه الجزيرة لهم، وأنهم كانوا ينتقلون إليها وقت الربيع، وبخاصة حاكم الشارقة وعائلته، وكان هذا الحاكم قد زرع في الجزيرة بعض أشجار النخيل، وأقام على أرضها منزلاً بسيطاً له، وهو لا يسمح لأي كان بالنزول فيها، وانها ذات فائدة عظيمة له[24].

وقد رأت السلطات البريطانية أن الفرصة مناسبة للضغط

على الحكومة الفارسية والحصول منها على تنازلات بالنسبة لجزيرة صري، وكان من دعاة استغلال هذه الفرصة السيركوكس (Cox) وكمب (Kemp)، لأن صري مهمة للبحرية البريطانية كما هو الحال بالنسبة لجزيرتي طنب و(أبو موسى)، خاصة ان عرب ساحل عمان غير راضين عن الاحتلال الفارسي لصري التي يسكنها مائتا عامل عربي وتمثل موقعاً هاماً لصيد اللؤلؤ[25].

وفي حزيران عام 1905 أبرق المقيم البريطاني في بوشهر السير أ. هاردنج (A. Hardinge) إلى كوكس (Cox) يعلمه أن حكومة بوشهر أرسلت إليه أن شيخ الشارقة أقام مباني في جزيرة طنب، وهي تعتقد أن هذه المباني على شكل قلاع، وتطلب وقفه عن العمل حتى تحل مسألة ملكية الجزيرة[26].وكان رد السيرهاردنج (Hardinge) أن شيخ الشارقة قد بنى (30) منزلاً فوق جزيرة طنب، وهي عبارة عن مبان بسيطة، تم بناؤها في القرية القديمة، وان إعادة فتح البحث في هذه المسألة، كما يعتقد، كان وراءها المقيم الروسي في بندر عباس[27].

جزيرة (أبو موسى):استخراج الأكسيد وحق السيادة عام 1907:

إن اكتشاف الأكسيد الأحمر (المغر) أعطى الأطماع الفارسية زخماً للمطالبة بجزيرة(أبو موسى) وبخاصة بعد أن قام بعض المستثمرين باستخراجه وتسويقه؛ ففي رسالة مؤرخة في 8 محرم سنة 1325هـ الموافق 2 شباط عام 1907م وموجهة إلى الشيخ صقر بن خالد بن عيسى بن عبد اللطيف أحد التجار المستفيدين من استخراج الأكسيد، أكد له فيها أن الأكسيد يستخرج من جزيرتك (أبو موسى)، وكذلك معظم المراسلات التي تمت بين المستثمرين والشيخ صقر تؤكد تملك الشيخ للجزيرة[28].

ومما يؤكد حق السيادة لشيخ الشارقة إقدامه في 21شباط عام1907 على إلغاء اتفاق استخراج الأكسيد الذي تمّ بين حسن سمية أحد التجار والتاجر الألماني روبرت فونكهاوس (Robert Wonckhaus)؛ لأنه تم دون موافقته، ولأن هذا الاتفاق غير صحيح وقد شجعته بريطانيا على إنهاء هذا الاتفاق[29]. وخاطب القنصل الألماني الشيخ صقر وعدّ المسؤول الوحيد عن جزيرة (أبو موسى) وهو مسؤول أيضاً عما يلحق من أضرار بالشركة الألمانية التي يمثلها التاجر فونكهاوس[30].

وتبين المذكرات المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والألمانية أن الطرفين قد أقرا بسيادة شيخ القواسم على جزيرة (أبو موسى)[31].

وحول مسألة حق السيادة على الجزيرة والتصرف فيها وحق التجارة والإبحار بين هذه الجزر، تم توجيه ذلك على شكل أسئلة إلى عدد من شيوخ الخليج، وعلى سبيل المثال كان رد الشيخ محمد بن طحنون وكيل سلطان مسقط في لنجة كالآتي: "إنه من المعروف بين عرب الخليج أن (أبو موسى) وصيربونعير جزيرتان من ممتلكات عرب قواسم عمان، وأن مالكها شيخ القواسم المقيم في الشارقة، وهو الآن الشيخ صقر بن خالد بن سلطان"[32]. بينما كان رد صالح بن أحمد العلي شيخ تشاراك على النحو الآتي: "إن المشهور بين عرب الخليج أن (أبو موسى) وصيربونعير جزيرتان من ممتلكات قواسم عمان، وأن مالكهما الشيخ خالد من قواسم الشارقة واليوم يحكمهما صقر بن خالد بن سلطان". أما عن التجارة والإبحار فكان يمارسهما أهالي الساحل في معظم الأوقات[33].

إنشاء المنارة في جزيرة طنب الكبرى عام 1912:

ومن الأدلة الدامغة التي تثبت عروبة جزيرة طنب وتبعيتها لسيادة القواسم الطلب الذي تقدمت به الحكومة البريطانية عن طريق المقيم السياسي البريطاني في الخليج برسي كوس (Percy Cox) إلى شيخ الشارقة (وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها) صقر بن خالد القاسمي في 28 أيلول عام 1912، يطلب منه السماح بإقامة (فنار) منارة لإرشاد السفن على أرض جزيرة طنب كونها (جزيرة الشيخ صقر)، وان حقوقه بالسيادة على هذه الجزيرة لن تتأثر، وفي جميع الأحوال فإن الجزيرة ستبقى له مع وجود المنارة فيها، وأخبرته أن الهيكل الحديدي لبرج المنارة قد وصل الساحل الشمالي للجزيرة، وتنتظر منه الموافقة للمباشرة بالبناء، وطلبت منه أيضاً أن يرفع علمه هناك، وذكرته بضرورة بقاء هذا العلم مرفوعاً[34].

وكان الشيخ صقر قد أعلن موافقته على بناء المنارة مع ضرورة المحافظة على الجزيرة في رسالة بعثها إلىكوكس (Cox) وهذا نصها[35]:

"من صقر بن خالد إلى جناب الأجل الأمجد الأحشم الأفخم المكرم كونل سير برسي كاكس باليوزا الدولة البهية القيصرية في خليج فارس المحترم- سلمه ا تعالى- وبعد إهداء السلام والسؤال عن أحوالكم، وأحوالنا من كرم ا سارة والأخبار ساكنة وكتابكم المكرم في 16 شوال فقد وصل يوم 1 من ذي القعدة ومهما ذكرته صح معلوم خصوصاً من طرف جزيرتنا طنب كونكم تستدعون منا الإجازة في وضع منارة لأجل هداية المراكب، فلا بأس، ونرجو منكم عدم التعبث فيها زيادة عن

ذلك وهذا شرط منا ويجينا منكم إن شاء ا كتاب بهذا المضمون، ومن طرف المقيم فيها، من طرفنا إن شاء ا ما نغفل عنه كما ذكرت ومهما بدت حاجة نتشرف. جرا في 1 ذي القعدة سنة 1330".

ختم صقر بن خالد بن سلطان

وقد تمثل رد الفعل الفارسي على قرار البريطانيين إنشاء منارة على جزيرة طنـب، بأن احتجت وزارة الخارجية الفارسية على هذا الإجراء، وأثارته مع المسؤولين البريطانيين، خاصة مسألة ملكية القواسم للجزيرة نفسها. وفي الوقت نفسه أرسل نائب الحاكم الفارسي في لنجة رسالة إلى حاكم الشارقة، بهدف طلب المساعدة في حل مشكلة عائلة، كانت قد نزحت من جزيرة صير إلى جزيرة(أبو موسى) وتطلب العودة إلى جزيرة صير مرة أخرى[36].

الادعاءات الفارسية بتملك جزيرتي طنب و(أبو موسى) 1923-1928:

وجدت الحكومة الفارسية، كعادتها في اقتناص الفرص لتحقيق أطماعها، أن الفرصة مناسبة لمعاودة مطالبتها بالجزيرتين خلال الفترة 1923-1928. وكان وراء إثارة شهيتها في هذه المرة أحد التجار الأثرياء ذوي التأثير السياسي الواسع ومطالبة فونكهاوس (Wonckhaus) بإحياء قضية الشركة الألمانية، التي أغلق ملفها خلال الحرب العالمية الأولى، فأرسل أحد قواربه إلى جزيرة (أبو موسى) للتفتيش على الأكسيد، وأمر بإحضار بعض الأكياس منه، لكن شيخ الجزيرة تنبه للمحاولة الفارسية، واعترض بشدة على هذه المحاولة. كما هددت بريطانيا بإرسال سفينة حربية إلى جزيرة (أبو موسى) لحماية حقوق شيخ الشارقة، وذكّرت رئيس الوزارة الفارسي بحادثة سنة 1904"عندما كنا مستعدين لاتخاذ إجراء بحري من أجل إزالة العلم الفارسي عن جزيرتي طنب و(أبو موسى)، وهما جزيرتان تعودان إلى شيخ الشارقة". ونصحت بريطانيا الوزير الفارسي بأن لا تتبع حكومته نصيحة معين التجار(التاجر الفارسي)؛ "لأن حكومة جلالته البريطانية، ولا شك سوف لن تتجاهل أية خطوة مشابهة وربما تعود إلى اتخاذ الإجراءات التي سبق وأن اتخذتها عام (1904) لمواجهة أية خطوة فارسية بهذا الخصوص"، وأمام هذا الموقف الحاسم تراجعت الحكومة الفارسية عن قرارها، وأوعزت إلى جماركها بعدم اتخاذ أية إجراءات في طنب و(أبو موسى)[37].

وسبّب اختراق زورق تابع للجمارك الفارسية، للمياه العربية ووصوله السواحل العربية في حزيران سنة 1928، توتراً حاداً لدى عرب الساحل المهادن، الذين طالبوا السلطات البريطانية وحسب التزاماتها، باتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة وبخاصة من قبل حكومة الهند، حتى لا تتكرر مثل هذه المحاولات، ونجحت الحكومة البريطانية في تطويق هذه الأزمة[38].

وتلقى حاكم الشارقة سلطان بن صقر في عام 1928 رسالة من وكيل الممثل السياسي في الشارقة خان بهادور عيسى بن عبد اللطيف (رقمها 1928/419) في تاريخ 1 ربيع الأول سنة 1347 يذكر فيها:أن بريطانيا قد استأذنت والده الشيخ صقر أيام السيركوكس (Cox)، بإنشاء منارة بجزيرة طنب وأن والده قد سمح بذلك. ولم تعلم الحكومة البريطانية بإعطاء طنـب إلى شيخ رأس الخيمة، وأنه في أثناء زيارة السفن الحربية إلى الجزيرة لم تجد فيها العلم مرفوعاً ولا ممثلاً لشيخ رأس الخيمة، بينما عندما توجهت تلك السفن إلى جزيرة (أبو موسى) وجدت العلم مرفوعاً، وكان ممثل الحاكم موجوداً فيها. لذا فإن الممثل السياسي والقائد البحري قد كلفاه بأن ينصح الشيخ سلطان بضرورة رفع العلم، وأن يبعث إلى هناك – وفي الحال – من يمثله في الجزيرة[39]. وأرسل المقيم البريطاني العام في بوشهر في 21 آب عام 1929، كتاباً إلى حاكم رأس الخيمة، تضمن عدة مواضيع، منها ما يتعلق بجزيرة طنب التي ذكرها بأنها (جزيرتكم)، وأشار إلى أهمية رفع العلم فيها عند مرور السفن وإقامة منارة لإرشاد السفن[40].

وتوصل الطرفان البريطاني والفارسي في عام 1928، إلى اتفاق شفهي مفاده أن جزيرة صير هي ملك للفرس، وأن جزر أبو موسى وطنب ملك للعرب. وبقي هذا الاتفاق مجرد كلام، حيث توترت العلاقات بعد ذلك بين الفرس والبريطانيين، على أثر الجهود التي قامت بها الحكومة الفارسية لمنع القرصنة في الخليج باتجاه فارس[41].

موضوع تأجير جزيرة طنب عام 1930 (اقتراح فارسي):

لجأت الحكومة الفارسية، عندما لم تنجح مساعيها في ضم هذه الجزر بالقوة، إلى محاولات أخرى علها تنجح في تحقيق أهدافها، ومن هذه المحاولات شراء هذه الجزر، مهما بلغ الثمن، وعندما لم تنجح هذه المحاولة، أعلنت عن رغبتها في استئجار جزيرة طنب وببدل الإيجار الذي يطلبه شيخ رأس الخيمة.

وقد أعد المقيم السياسي البريطاني في الخليج باكستر (C.W. Baxter) مذكرة حول هذا الموضوع بتاريخ 14 تشرين الثاني عام 1930، وسوف نأتي على أهم ما

جاء في هذه المذكرة[42]. ذكر أن فارس قد اقترحت شراء جزيرة طنب إذا ما فكر شيخ رأس الخيمة ببيعها، وبعد مناقشة الأمر مع شيخ الشارقة أكد رفضه بيع الجزيرة مهما بلغ الثمن. وعندما ساوم وزير العدل الفارسي تيمورتاش، الممثل البريطاني في طهران السير ر. كلايف (R. Clive) بتنازل فارس عن المطالبة بجزيرة (أبو موسى) مقابل إعطاء جزيرة طنب إلى فارس، رفض كلايف مناقشة ذلك، "لأن حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع إعطاء فارس جزيرة ليست من أملاك بريطانيا العظمى، كما ان الشيخ الذي يمتلك طنب لن يتخلى عنها". لكن تيمورتاش لم يكتف بهذه المحاولة، فأعلن "أن فارس ترضى بعقد استئجار لطنب مقابل دفع بدل إيجار إلى الشيخ الذي يستطيع إبقاء حاميته على الجزيرة مع إعفائه من الضرائب". ولم تنجح هذه المحاولة أيضاً، لكن إصرار تيمورتاش على نجاح مسعاه جعله يقـدم عرضا آخر للاستئجار، وهو استئجار طنب و(أبو موسى) لمدة خمسين عاماً، وتدفع حكومة فارس قيمة الإيجار للشيخ مهما بلغت. وتضيف المذكرة "ان حكومة صاحب الجلالة، لم تستطع ولن تستطيع إجبار شيخ عربي على التصرف بأملاكه عكس رغبته، وان عليه (كلايف) الاعتراف بأنه من غير المعقول أن يطلب منا القيام بذلك".

وقدم تيمورتاش مزيداً من الإغراءات للبريطانيين كموافقة حكومة فارس على تأجير جزيرة هنجام للحكومة البريطانية لمدة خمسين عاماً، وان فارس سوف تدفع المبلغ الذي تحصل عليه إلى شيخ رأس الخيمة مقابل تأجيره طنب. وقد دفع هذا الإغراء البريطانيين إلى إقناع شيخ رأس الخيمة بتأجير جزيرة طنب، ولكن قبل أن تأخذ السلطات البريطانية هذا الاقتراح مأخذ الجد كان عليها أن تتأكد من الآتي:

1. هل يرغب شيخ رأس الخيمة أساسا في تأجير طنب لفارس، لمدة خمسين عاماً؟
2. هل الفرس، مقابل الاستئجار، مستعدون للموافقة ليس فقط على التنازل عن مطالبهم بالسيادة على جزيرة (أبو موسى)، بل أيضاً الاعتراف بسيادة شيخ رأس الخيمة على طنب؟ وهل هم حقيقة مستعدون للموافقة على إضافة فقرة في بروتوكول تأجير هنجام مثل: "يوافق شيخ رأس الخيمة على منح الحكومة الفارسية عقد إيجار لجزيرة طنب التي ملكها"؟ وهذا يعني تمسك بريطانيا بحق شيخ رأس الخيمة في الجزيرة.

ويبدو أن المشاورات قد استمرت حول تأجير الجزيرة بدليل البرقيات السرية المتبادلة بين المقيم السياسي في الخليج الكولونيل بسكو (H.V. Biscoe) ووزارة الخارجية بحكومة الهند، منها البرقية رقم (265) تاريخ 13 نيسان عام 1931، والبرقية رقم (251- س) 1931، وتنص البرقية الثانية على مايلي[43]:

"1- إلحاقاً لبرقيتي رقم (265) تاريخ (13) نيسان من (1931) بخصوص تأجير شيخ رأس الخيمة جزيرة طنب إلى الحكومة الفارسية، يشرفني أن أرفق لاطلاع حكومة الهند نسخة من مذكرة مقدمة من شيخ رأس الخيمة إلى وكيل المقيم، مبينا الشروط التي بناء عليها يوافق على تأجير الجزيرة للفرس".

"2- بينما اطلعت على الشروط التي بموجبها يكون الشيخ مستعداً لتأجير الجزيرة، وهي شاملة ومنطقية وتبدو أقل من القيمة التي سيدفعها الفرس مقابل الاستئجار، وتستدعي هذه الشروط نوعاً من التوضيح باستثناء الشرط الثالث. لقد شرح الشيخ عبر محادثته مع الوكيل المقيم أنه يصر على هذا الشرط لأنه يتخوف من أن تصبح طنب مركزاً للسفن الفارسية كما ان قيامها بأعمال تفتيش مكثفة على المراكب العربية المبحرة في المنطقة لا تزعج ممتلكاته الخاصـة فحسب بل قد تؤدي إلى مضايقة إخوانه الشيوخ ".

وقد أرفق في هذه المذكرة الشروط التي حددها شيخ رأس الخيمة، وهي:[44]

1. يجب أن يبقى علم القواسم مرفوعاً، ويقيم في الجزيرة مندوب عن الشيخ، كما كان عليه الوضع في السابق.
2. عدم الاعتداء على مواطني الشيخ وأملاكه، ويجب عدم إلقاء الأوامر عليهم إلا بعد إبلاغ الشيخ ومناقشة الأمر معه.
3. ان لا تقترب السفن الفارسية التي تقوم بالتفتيش نيابة عن الجمارك الفارسية إلى بحر عمان لتفتيش القوارب العربية، سواء أكانت تتبع لمواطني الشيخ أم إلى تلك التي لجيرانه. ويجب أن تتمتع سواحل المشيخات المجاورة بحرية إبحار المراكب منها كالسابق، وفي حالة العثور على بضائع تمنعها حكومة فارس في أحد المراكب المبحرة وتعود إلى مواطني المشيخة، فعلى فارس إرجاع الأمر إلى الحكومة البريطانية، التي بدورها تبحث الأمر مع الشيخ بشأن المراكب والبحارة، ويجب على حكومة فارس عدم فرض قيود مباشرة بخصوص المراكب.
4. إذا قام غطاس مطلوب باللجوء إلى المسؤول الفارسي المقيم بالجزيرة فعليه إعادته إلى الشيخ دون اعتراض على هذا الطلب.
5. إذا تم استيراد آلات إلى الجزيرة تخص أعمال الشيخ الخاصة، وإذا قام سكان الجزيرة باستيراد أطعمة

لاستعمالهم الخاص، فيجب عدم فرض الضرائب عليها.

6. أن يدفع بدل إيجار سنوي مقدماً في بداية كل عام.
7. في حالة رغبة حكومة فارس وضع أي علم لمكاتبها في الجزيرة، يرفع ذلك العلم على ظهر المكتب وليس على الأرض.
8. يجب أن تتضمن هذه الشروط بين الطرفين من قبل الحكومة البريطانية.

وتظهر المذكرة والشروط المرفقة طيها، وموافقة حكومة فارس عليها، اعتراف فارس الضمني بحقوق السيادة العربية على هذه الجزيرة.

ويبدو أن المباحثات في هذا المجال قد توقفت بتدخل من الحكومة البريطانية؛ فقد أشار إلى ذلك لسيليز (D.W. Lascelles) في مذكرته التي أعدها في 14 أيلول عام 1934، حول إعادة فارس مطالبتها بجزيرتي طنب و(أبو موسى)[45]. فقد ذكر في البند الحادي عشر من مذكرته قوله: "كما تمت دراسة وبحث إمكانية تأجير طنب لفارس في أثناء المفاوضات، ولكن من غير المفضل أن يقدم شيخ رأس الخيمة على تأجير الجزيرة بناء على شروط تقبلها الحكومة الفارسية"[46].

وكنا قد أشرنا إلى هذه المذكرة في غير موضع لتفنيد الادعاءات الفارسية المختلفة منذ عام (1887 – 1934) ولا حاجة إلى إعادتها هنا.

الجزر الثلاث في الفترة بين (1932-1960):

أثارت الحكومة البريطانية موضوع جزر طنب و(أبو موسى) في أثناء المفاوضات بين الحكومتين: البريطانية والفارسية حول إبرام اتفاق عام مع الفرس، وكانت ترى أن يرد في الاتفاق ما يشير إلى تخلي فارس عن مطالبتها بطنب و(أبو موسى) وعدم الاعتداء عليهما واحترام حقوق شيوخ المشيخات الواقعة تحت الحماية البريطانية[47].

وجاء في رسالة للمكتب الهندي في لندن بتاريخ 29 آذار عام 1932 وبتوقيع والتون (J.C. Walton) "... ان المطالبة البريطانية بجزيرة باسيدو ضعيفة من الناحية القانونية، ولكن ضعفها لا يمكن مقارنته بضعف الادعاءات الفارسية بتملك طنب و(أبو موسى) والبحرين، وبخاصة على ضوء الحقائق، فباسيدو كانت إحدى مستعمرات الحكومة البريطانية منذ أكثر من قرن، بينما المطالبة بالجزر المذكورة أعلاه لم تكن من أراضيها لمدة طويلة، حتى في ذروة توسعها النشط..."[48].

بدأت مطالبة إيران بالجزر تضعف بعد عام 1935[49]، حيث لم تعد الحكومة الإيرانية تثيرها- كما في السابق -، بعد أن تبين لها جدية الموقف البريطاني لحماية هذه الجزر، فالبريطانيون هم المتحكمون في السياسة الخارجية لإمارات الساحل المهادن، فحافظوا على الجزر من التوغل الإيراني، لتتحكم بريطانيا، من خلال حكام الشارقة ورأس الخيمة، في مدخل الخليج العربي.[50]

وفي 3 شباط عام 1938 كتبت وكالة الدولة البريطانية في الساحل المهادن إلى حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم، تطلب منه الإذن لأحد المهندسين في جزيرة (أبو موسى) بزيارة جزيرة طنب "الذي يريد التفاهم مع حضرتكم في خصوصها... راجياً من حضرتكم أن تتفضلوا بالإذن ليتسنى له زيارة جزيرة طنب، وكذلك أن تكتبوا إلى وكيلكم في جزيرة طنب عن ذلك"[51].

وتبين المباحثات التي جرت بين الحكومة البريطانية وشركة الزيت الانجلو- إيرانية في آب عام 1938، أنها قد استثنت من منطقة امتياز الشركة جزر صري ونابيو طنب وطنب و(أبو موسى)، فهذه الجزر جزر عربية وأكدت على عروبتها، وهذا السبب الذي جعلها خارج منطقة امتياز الشركة، وقد أصبح هذا معروفاً لدى مسؤولي الشركة[52].

وعادت طنب مجدداً إلى قلب الأحداث في عام 1944، حيث حاولت الحكومة الإيرانية السيطرة على التجارة والملاحة في الخليج. وبالمقابل حاول حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سليم أن يحصل على مساعدة مالية من البريطانيين مقابل منارة طنب. وذكر الشيخ سلطان أنه وصلته رسالة من الإيرانيين بهدف تأجير الجزيرة لهم[53].

وكان الممثل السياسي في البحرين قد طلب في 27 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1948 من المقيم البريطاني في الخليج تزويده بتوضيحات لأسئلته الآتية[54].

1. لم نعثر في ملفاتنا على التاريخ الذي أصبحت فيه جزيرة طنب تابعة لرأس الخيمة وليس للشارقة.
2. كان السير بيرسي كوكس (Persy Cox) قد وقع اتفاقية مع شيخ الشارقة لبناء منارة في طنب ولكن منذ حوالي عام 1923 كأن الجزيرة أصبحت تابعة لرأس الخيمة.
3. نحن ممتنون إذا أعلمتمونا عن:
   1- تاريخ بسط رأس الخيمة سيادتها على طنب.
   2- تاريخ استقلال رأس الخيمة.

وكانت التوضيحات المقدمة من المقيم البريطاني على الأسئلة السابقة على النحو الآتــي[55]:

"الأوراق التي وصلت صحبة الرسالتين المطبوعتين رقم (1132) س و192س تاريخ 3كانون الأول (ديسمبر) 1934 و8 شباط (فبراير)1935، تجيب عن التساؤلات في رسالتك رقم 48/7/13 المؤرخة في 27 تشرين الأول (أكتوبر) عام

1948 على النحو الآتي:

1. يتضح أنه لا يوجد تسجيل محدد لاعتراف حكومة جلالته بسيادة رأس الخيمة على طنب، ولكن ارتباطها قوي مع رأس الخيمة منذ انقراض لنجة.
2. منذ عام 1869 عندما نصب حاكم رأس الخيمة نفسه حاكماً مستقلاً للشارقة إلى الوقت الحاضر، باستثناء الفترة البسيطة من 1906 إلى 1921 من القرن الحالي (القرن العشرين)، فإن الشارقة ورأس الخيمة قد حكمتا كمشيخة مستقلة من قبل فرعي قبيلة القواسم، واعترفت حكومة جلالته بالوضع المستقل لرأس الخيمة منذ عام 1921.

ويؤكد التقرير الذي أعدته المفوضية البريطانية في الخليج بتاريخ 25 كانون الثاني (يناير) عام 1949 على متانة عرى الترابط بين هذه الجزر والشارقة ورأس الخيمة، وكان المقيم البريطاني قد قام بجولة في الجزيرتين هدفها الاطلاع على وضعيهما وتوثيق معلوماته عنهما، الواردة في التقرير التالي[56].

"بعد الاطلاع على مذكرتك المتضمنة التقرير رقم (no.c/s-7) تاريخ 17 كانون الثاني (يناير) 1949 المتعلقة بجزيرتي طنب و(أبو موسى)، قمت بزيارة هاتين الجزيرتين بين 19و21 كانون الثاني(يناير) 1949 وحصلت على المعلومات التالية:

1- أبو موسى:

السكان: يعمل بالجزيرة جماعات محلية، تعمل في الصيد وجمع اللؤلؤ، ولا تملك مركباً كبيراً وهناك (140) عاملاً يعملون في شركة أكسيد الوادي الذهبي (Golden Valley Oxide Company)، لاستخراج الأكسيد ويملك المنجم حالياً ناصر بن عبد اللطيف من الشارقة.

المساكن: هناك (50) بيتاً صغيراً في قرية على ساحلها الجنوبي يعيشون على الصيد، وهناك تجمع سكاني صغير في الزاوية الجنوبية الشرقية من الجزيرة تضم شركة تحميل مع مخازنها، والسكان قليلون.

المراكب الزائرة: في آخر شهرين لم يصل الجزيرة سوى (4-5) مراكب للإقامة ولتحمي نفسها من العواصف، ولا توجد دلائل على أن هذه المراكب تعمل بالتهريب ولا يعني أن المراكب المحتمية ستبقى لفترة طويلة.

2- طنب:

السكان: يسكن الجزيرة بحدود 80 صياداً، لديهم عدد من رؤوس الماعز وبها اثنان أو ثلاثة بساتين نخيل، وهناك سبعة هنود وإيرانيان يعملون في إضاءة المنارة ويعيشون فيها.

المساكن: يوجد بالجزيرة (30) بيتاً صغيراً على الشاطئ الجنوبي، يسكن في أحداها الشيخ محمد بن محمد البالغ من العمر (65) عاماً وهو يحكم الجزيرة نيابة عن شيخ رأس الخيمة.

المراكب الزائرة: لم توجد مراكب في أثناء الزيارة، وفي حالة وجودها فهي فقط للالتجاء من العواصف، وان هذه المراكب تخص إمارات الخليج. وتحتوي الجزيرة على ماء عذب وهذا جيد ولا تستخدم الجزيرة من قبل المهربين، ولا توجد مخازن بها ولا سوق.

- قمت بنصح الشيخ صقر بأن يبقى متيقظاً لحقوقه في الجزيرة، علماً بأنه لم يقم بزيارتها منذ سنوات، وعندما عرضت عليه زيارتها معاً أبدى سروره بذلك.

"بشكل عام ... وفي الحقيقة إن الجزيرتين مسكونتان من قبل العرب وليس فيهما إيرانيون وهذا ما يبرر المحافظة على هذا الوضع". وفي رد الشيخ صقر بن سلطان المؤرخ في 25 من ذي القعدة سنة 1370 على الرسالة التي وجهها إليه ولتون (A.J. Wilton) المفوض السياسي البريطاني في الساحل المهادن- الشارقة، حول التفاصيل المتعلقة بحدود إمارة الشارقة، أكد له أن (طنب) ونابيو طنب تابعتان للشارقة[57].

ويبين تقرير بريطاني آخر وصل إلى الممثل السياسي البريطاني في البحرين في شباط (فبراير) عام 1957[58] زيادة عدد العرب القاطنين في الجزيرتين، والاتصالات المستمرة بين الجزيرتين من جهة ورأس الخيمة والشارقة من جهة أخرى. وملخص التقرير:

أما أبو موسى وطنب فهما مأهولتان بعناصر من إمارات الساحل العربي، وتقوم البحرية البريطانية بزيارة دورية للجزيرتين كل شهر، وتتم الاتصالات بين (أبو موسى) والشارقة في فصل الشتاء بواسطة الراديو، وقد اتخذ تدبير خاص بين البحرية البريطانية وعمال المنارة عند محاولة اقتراب قوات إيرانية إلى طنب. ويبدي التقرير مخاوف بريطانيا من احتلال الإيرانيين لجزيرتي طنب و(أبو موسى).

وكان لتخوف السلطات البريطانية الدائم من الاحتلال الإيراني ما يبرره، فقد قام الإيرانيون قبل ثمانية أعوام(1 أيلول عام 1949) برفع علمهم فوق نابيو طنب وطنب وأقاموا مركزا جمركياً، ولم يخرجوا منها إلا بعد أن أرسلت إليهم سفينة حربية[59].

وكتب المفوض السياسي البريطاني في إمارات الساحل المهادن – دبي (A.H.B. Walker) رسالة برقم (1084/57)

في 13 أيار عام 1957، إلى حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد، يطلب فيها منه تأكد ما إذا "كنتم ترفعون علمكم على جزيرتي طنب ونابيو طنب بصورة دائمة، وانكم تبعثون مندوبكم في كل شهر للمراقبة على هاتين الجزيرتين"[60].

وفي 21 تشرين الأول 1957، كتب المفوض السياسي البريطاني في الإمارات بدبي ولكر (Walker) كتاباً برقم (1211/57) إلى حاكم رأس الخيمة، يخبره فيها بأن بارجة حربية بريطانية ستزور رأس الخيمة زيارة رسمية، وتسافر بعدها إلى جزيرة طنب التي "هي من ممتلكاتكم"، وذلك بقصد نصب لوحة على شاطئها، تشير إلى أنها "ملككم" حتى تساعد على عدم تشجيع ادعاءات السلطة الأجنبية، ونظراً لتأجيل الزيارة بعث المفوض السياسي البريطاني ولكر (Walker) برسالة أخرى للحاكم في 17 أيار 1958، أكد فيها مضمون الرسالة السابقة بكامله، وطلب إرسال مندوب ليحضر إقامة اللوحة على"نابيو طنب" مكتوباً عليها ان الجزيرة ملككم[61].

ودعت وزارة الخارجية البريطانية إلى الحذر واتخاذ الإجراءات المناسبة لقطع تلك المحاولات، فقد بينت أن (أبو موسى وطنب) هدفان رئيسيان للفُرس، وبالإمكان الاتفاق بين البحرية الملكية وعمال المنارة في طنب على إعطاء أي إشارة، تشعر بنزول الإيرانيين الجزيرة حتى في حال استيلاء الإيرانيين على المنارة، وان نابيو طنب أول موقع يتوجب على البحرية الملكية حمايته[62].

وحول اتخاذ الإجراءات المناسبة في الجزيرتين فقد رفعت المفوضية السياسية في إمارات الساحل المهادن ومقرها دبي، رسالة إلى الممثل السياسي في البحرين تحدد فيها هذه الاجراءات[63]، فقد ذكر المفوض ترب (J.P. Tripp) أنه ذهب بجولة تفتيشية للجزيرة، قابل خلالها ممثل الشارقة في (أبو موسى) عبدا بن سليم، الذي كان يحتفظ بالعلم، وكان يرفعه حال قدوم الزوار، وكان يقوم بتوصيل ما يدور في الجزيرة إلى الشيخ صقر بواسطة المراكب، وبواسطة شركة الوادي الذهبي في الشتاء، وان ممثل الشيخ صقر يراقب أي فارسي ينزل أرض الجزيرة، وان علم الشارقة مرفوع على أرضها، والإجراءات نفسها اتخذت في جزيرة طنب باستثناء الاتصال، فإنه لا يوجد لاسلكي؛ إذ كان الاتصال يتم عن طريق اللنشات التي تربط طنب برأس الخيمة، إضافة إلى وجود ناصر بن راشد الزبيدي ممثل شيخ رأس الخيمة، الذي يقوم بمهام جمع الضرائب ونقل الرسائل، وانه محافظ على إبقاء علم رأس الخيمة مرفوعاً فوق الجزيرة.

ولخصت المذكرة التي أعدها الممثل السياسي في البحرين والدائرة العربية في الخارجية البريطانية في 25 كانون الثاني عام 1960، بعد مباحثاته مع حاكم رأس الخيمة حول الوضع في جزيرة طنب[64]، أن الشيخ صقر القاسمي مالك الساحل البحري الذي يحيط بجزيرة طنب، كما ان (طنب) هي من ممتلكات حاكم رأس الخيمة.

وكان الممثل السياسي في البحرين قد أرفق في مذكرته نص رسالة توضيحية، كان قد أعدها المفوض السياسي للساحل المهادن/ دبي في 30 كانون الأول 1959 جاء فيها[65]: "إن حاكم رأس الخيمة سأله عما إذا كان باستطاعته أن يثبت أن جزيرة طنب تعود له؛ فأكد المفوض أن باستطاعته ذلك. وذكر أن الشيخ صقر أضاف قائلاً: أنه يملك الساحل المحيط بالجزيرة أيضاً، فكانت إجابة المفوض على هذا القول: ان ملكية المياه الساحلية والمياه الإقليمية تحكمها قواعد دولية معقدة، وأردف المفوض في رسالته التوضيحية قائلاً: "... إذا ما سأل الشيخ صقر مرة ثانية من المفيد القول له: أي شيء أكثر من الإيضاح المحفوظ لدى الخارجية في وثيقـة (E1082/26) تاريخ 18 تشرين الثاني عام 1957، وبناء على تأكيد الشيخ صقر نفسه في 17 حزيران (يونيو) عام 1949، انه يملك الساحل البحري الممتد جهة البحر باتجاه الحدود المعتمدة..."0

التطورات حول الجزر بين عامي (1961 – 1971):

عندما أعلن البريطانيون نيتهم في الانسحاب من الخليج في أوائل عام 1960، طرحت مسألة الجزر من جديد، حيث طالب شاه إيران بإعادة سلطته على جزيرة (أبو موسى) وجزيرتي طنب، وأعلن أن إيران تتوقع أن تكافأ بامتلاك هذه الجزر، بعد جلاء القوات البريطانية عن الخليج، وأعلن الشاه بشكل واضح أنه مستعد للحصول على هذه الجزر بالقوة إذا لزم الأمر[66].

وفي 21 تشرين الأول عام 1961، لما حاولت إيران إرسال جماعة لمسح جزيرة طنب، بعث المعتمد السياسي البريطاني في الخليج (أ. ج. أم. كريك) (A.J.M. Craig) برسالة لحاكم رأس الخيمة الشيخ صقر القاسمي، ورقمها (1033/61)، ينبئه فيها أن حكومة صاحب الجلالة، احتجت باسمه لدى حكومة طهران على ذلك. وقد سحبت إيران المجموعة المرسلة لمسح الجزيرة بعد ذلك[67].

وأقدمت إيران على احتلال جزيرة(أبو موسى) في عام 1964، ولاقى الاحتلال احتجاجاً شديداً، مما دفع وزير خارجية إيران في ذلك الوقت إلى التصريح، بأن الإنزال الإيراني في الجزر كان مناورة حربية طارئة، اشترك فيها الأسطول الإيراني والبريطاني وليس بغرض الاحتلال.

وانسحبت القوات الإيرانية بعد عشرين يوماً من الإنزال، وعاودت إيران المحاولة مرة أخرى في العام نفسه، حيث تقدمت لحاكم رأس الخيمة بطلب للتخلي عن الجزر مقابل مساعدته في بناء المدارس والمستشفيات، ولكن هذا الطلب رفضه حاكم رأس الخيمة[68]. تحركت الدول العربية لمواجهة الاعتداء الإيراني فتم انتزاع العلامات الإيرانية في مياهها الاقليمية؛ فغضت الحكومة الإيرانية النظر عن انتزاع العلامات خشية إثارة الحملة التي شنها الرأي العام العربي، خاصة في القاهرة وبغداد والكويت. وهكذا تراجعت الحكومة الإيرانية أمام اليقظة العربية.[69]

وجرت محادثات في عام 1971، بين شاه إيران وحاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي حول جزيرة (أبو موسى)، أسفرت عن اتفاق مكتوب في 29 تشرين الثاني من العام نفسه، أبرز ما ورد فيه[70]:

أولاً: تصل الجيوش الإيرانية إلى جزيرة (أبو موسى) وتشغل مناطق محددة ومتفقاً عليها بشكل مسبق على الخرائط المرفقة بالاتفاق.

ثانياً: أ- يكون لإيران الصلاحية المطلقة على المناطق التي تشغلها الجيوش الإيرانية وسوف يرفرف عليها العلم الإيراني.

ب- سوف تحتفظ الشارقة بالصلاحية المطلقة على سائر المناطق الأخرى من الجزيرة. وسوف يبقى علم الشارقة يرفرف على مركز البوليس، كما سيرفع العلم الإيراني على التجمعات العسكرية الإيرانية.

ثالثاً: تعترف إيران والشارقة بأن حدود المياه الإقليمية تصل إلى مدى 12 ميلاً بحرياً.

رابعاً: إن شركتي (Oil Company et Buttes Gas) سوف تتوليان استغلال الثروات البترولية في جزيرة (أبو موسى)، وبموجب نص المعاهدة فإن على الشركة أن تدفع بدورها نصف العائدات البترولية للشارقة والنصف الآخر لإيران.

خامساً: يجب أن يكون للمواطنين في إيران والشارقة الحقوق نفسها فيما يتعلق بالصيد في مياه جزيرة (أبو موسى) الإقليمية.

سادساً: سوف يتم التوقيع على اتفاق مساعدة اقتصادية بين إيران والشارقة.

وبعد أن أصدرت الحكومة البريطانية بياناً سياسياً في 16 كانون الثاني عام 1968، أعلنت فيه عزمها على الانسحاب من شرقي السويس – بما في ذلك الخليج العربي -، في موعد أقصاه نهاية عام 1971، وجدت الحكومة الإيرانية في البيان البريطاني فرصة لتحقيق أطماعها التوسعية في الخليج العربي؛ ففي 24 حزيران عام 1971، قال الشاه محمد رضا بهلوي إن تلك الجزر تعود لإيران. وفي27 حزيران من العام نفسه، قال رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا "إن إيران بحاجة للجزر الثلاث من أجل أمنها ورخائها وستقاتل إيران بكل قوة من أجل تحقيق هذا الهدف إذا فشلت في حل المسألة بالوسائل السلمية"[71].

ورغم معارضة الحكومة البريطانية الادعاءات الإيرانية في الجزر الإماراتية، إلا أنها سهلت مهمة حصول إيران على هذه الجزر؛ دفاعاً عن مصالحها واستراتيجيتها، وذلك بالتعاون مع الحكومة الأمريكية التي أسندت إلى إيران دور "شرطي الإمبريالية" في المنطقة [72].

وهكذا احتلت القوات الإيرانية جزيرة (أبو موسى) في يوم 29 تشرين الثاني عام 1971، وجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى في30 تشرين الثاني من العام نفسه، أما انسحاب بريطانيا وإنهاء علاقاتها مع ساحل عمان فكان في الأول من كانون الأول من العام نفسه، بينما أعلن عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في اليوم الثاني (2 كانون الأول عام 1971)[73]. ويلاحظ أن الاحتلال الإيراني للجزر جرى قبل الانسحاب البريطاني وليس بعده.

النتائـــج

هذه قراءة في نصوص الوثائق التاريخية التي تمتد عبر قرنين من الزمان تقريباً، وقد بينت هذه الوثائق مما لا يدع مجالاً للشك عروبة جزر(أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وقوة ارتباطها بمشيختي رأس الخيمة والشارقة. وبناء على ذلك وإضافة إلى الواقع المعاش والملموس، يستطيع الباحث المنصف أن يتوصل إلى الحقائق التالية:

1. ان الجزر الإماراتية الثلاث:(أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) هي جزر عربية كانت السيادة عليها بشكل متصل ودائم لقبيلة القواسم منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى الوقت الحالي.
2. كان وجود شيوخ القواسم أو من ينوب عنهم، إضافة إلى رفع أعلامهم فوق هذه الجزر وهي عنوان السيادة، ماثلاً باستمرار بهذه الجزر.
3. ان شيوخ القواسم قد أدركوا أطماع إيران في هذه الجزر منذ القرن الثامن عشر، لذا لم يغفلوا في يوم من الأيام عن مراقبتها، وعندما شملت الجزر بمعاهدة الحماية كان القواسم يذكرون بريطانيا بالتزامها تجاه الجزر كلما اقتضى الأمر، وإلا فإنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي.

4. لا تسعف الوثائق الدولية إيران بادعائها السيادة على هذه الجزر، ولا يوجد أي سند قانوني تعتمد عليه في ادعائها هذا سوى التهديد باستخدام القوة.
5. تستند دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها السيادي على هذه الجزر إلى الوثائق الدولية المحفوظة بملفات الدوائر البريطانية المختلفة، والوثائق التي تحتفظ بها أسرتا القواسم في الشارقة ورأس الخيمة، والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة، كتلك التي أبرمتها مع التاجر الألماني فونكهاوس المتعلقة باستخراج الأكسيد من جزيرة (أبو موسى)، وكذلك الاتفاقية الموقعة مع شركة النفط الانجلو- إيرانية، إضافة إلى الكتب ذات الصبغة الوثائقية.
6. تستند دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها السيادي على هذه الجزر على السند القانوني الدولي في طرق اكتساب الإقليم، وحق السيادة الإقليمية في القانون الدولي المعاصر المتمثل بالتقادم ووضع اليد بشكل هادىء ومستمر[74].
7. عدم الثبات في المطالب الإيرانية، فتارة تطالب بالجزر كجزء من ممتلكاتها، وتارة تريد شراءها، وتارة تريد استئجارها، وتارة تتنازل عن إحداها مقابل الحصول على الأخرى، وان هذه المواقف المتقلبة تثبت عدم صحة الادعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر.
8. ان الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر الثلاث مرتبطة بأطماعها التوسعية قديماً وحديثاً للسيطرة على مدخل الخليج العربي وتحكمها فيه، إضافة إلى ممارسة ضغطها على الدول العربية المجاورة، وبخاصة بعد أن تبين للعالم أهمية منطقة الخليج السياسية والاقتصادية.
9. إن لجوء إيران إلى القوة لاحتلال الجزر العربية هو من الأساليب التي كانت تسود العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر، وهو أسلوب حرمه ميثاق الأمم المتحدة بمنع استخدام القوة في العلاقات الدولية.
10. تقاعست بريطانيا عن الوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه هذه الجزر، بل غلبت مصلحتها الاستعمارية في المنطقة على الوفاء بالتزاماتها الدولية، عندما وقفت موقف المتفرج من احتلال الجزر عام 1971.

الهوامـش

(1) انظر التقرير الذي أعده (J.G.L.) من المكتب الهندي بتاريخ 24 آب 1928 في IOR (R/15/1 India Office Records Series of Reports from British Resident at Bushire and Residency Agent at Sharjah): L/P&S/18/B. 397(Confidential)" Status of the Islands of Tamb, Little Tamb, Abu Musa and Sirri" in R.E (Records of the Emirates), Vol., 7, PP.701-702.

(2) جامعة الدول العربية، دورة الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس جامعة الدول العربية، 11سبتمبر (أيلول) – 7 ديسمبر (كانون الأول) 1971، ص 940؛ وانظر نوفل، الأطماع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، "إمارات ساحل عمان"، ص 95-96.

(3) يرد وصف هذه الجزر في المصادر الآتية.
R.E., vol.1.pp.413;Lorimer, J.G: Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, vol.9, Archive editions, 1986, pp.1908-1909; the Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953, vol.1: Historical Summary of Events in Territories of the Ottoman Empire, Persia and Arabia, Archive editions, 1987, p.97؛ وانظر، القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ص 20-28.

(4) جامعة الدول العربية، دورة الاجتماع العادي السادس والخمسين، ص 941-942.

(5) العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وفارس حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، ع(206)، 1996، ص 54.

(6) حول تملك شيخ الشارقة لجزيرتي صري وصيربو نعير انظر:
IOR: R/15/1/246: " Lieutenant-Colonel E.G. Ross to Residency Agent Sharjah, 9 May, 1892" in (A.B.) Arabian Boundaries, vol.13, Archive editions, 1988, pp.11-12;The Persian Gulf Historical Summaries 1907-1953, vol.19, pp.97-98.

(7) IOR:L/P& S/18/B.397(Political and Secret Memoranda, Approximately): (Confidential). In R.E., Vol. 7, pp.702-703.
وانظر كذلك المذكرة التي أعدها لاسيلز D.W. Lascelles بتاريخ 4 أيلول 1934 حول الادعاء الفارسي بجزيرتي طنب و(أبو موسى).
IOR: L/P&S/12/3709 (Department Papers: (Political) External Fiels and Collection): in R.E., vol. 7, p.744-

.750.

(8) IOR:L/P&S/10/127, "Papers Submitted by the Political Resident [Major P.Z. Cox]", in R.E., vol. 6, p. 522-523.

(9) انظر سلسلة المعاهدات والاتفاقات في الملحق المنشور بعنوان "المعاهدات الجارية بين الدولة البهية البريطانية ومشايخ الساحل المهادن 1324هـ - 1906م" المرسلة من قبل (P.Z. Cox) الممثل السياسي في الخليج العربي إلى سكرتير حكومة الهند تحت رقم .IOR: L/P &S/ 18/B59 in R.E., vol. 5, p. 138-181.

(10) IOR: L/P&S/18/B.397 (Confidential), in R.E., vol.7, p.703.

وانظر مجتهد- زادة، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والإيرانيين، المستقبل العربي، ع 206، ص101؛ إبراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص378.

(11) الرسائل التي نعتمدها هنا هي رسائل مترجمة من العربية ومرفقة في التقرير المرفوع. ويرد النص العربي لهذه الرسالة (الوثيقة) في كتاب: الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الفارسي، لمؤلفه خالد بن محمد القاسمي، ص306، وانظر كذلك: The Persian Gulf Historical Summaries, vol.1, 98-99.

(12) IOR: R/15/1/196, “Letter from Saker bin Khalid to Colonel Ross: Political Resident and Consul General, Persian Gulf ” in A.B., vol. 13, pp. 36-37.

وانظر كذلك: IOR: L/P&S 18/18/B.397 (Confidential) in R.E., vol. 7, p.753.

(13) انظر الفقرتين12و13 من التقرير أعلاه؛ IOR:L/P&S/18/B.397 (Confidential),in R.E,vol.7, p.703؛ ابراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص379 – 380.

(14) انظر الفقرة 14 من المصدر نفسه؛ ابراهيم، المرجع نفسه، ص380.

(15) انظر الفقرة 15، المصدر نفسه؛ ابراهيم، المرجع نفسه، ص380.

(16) The Persian Gulf Précis , vol. 11, Archive editions, 1986, Part, II: The Affairs of Persian Coast and Islands, p. 58-59.

وانظر كذلك: IOR:L/P&S/18/B.397 (Confidential), in R.E., vol.7, p.703.

(17) ابراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص 381.

(18) R/15/1/196, "Shaikh Saker bin Khalid. Chief of Sharjah to Colonel Ross, 16 October, 1887", in A.B., vol. 13, p.36-37, 39.

وانظر كذلك رسالة الشيخ صقر إلى الممثل السياسي بتاريخ 14 كانون الثاني 1888 حول الموضوع نفسه في IOR:L/P&S/10/127 (Department Papers: Political and Secret Separate) Statement of the Chief of Sharjah, Saker bin Khalid, date, 14 January, 1888", in R.E., vol. 6, pp. 533-534.

(19) The Persian Gulf Précis, Vol. II, Part II, The Affairs of the Persian Coast. p. 59-61، حول الإدعاءات الإيرانية فيما يتعلق بملكية الجزر، انظر زادة، الخلافات الحدودية الاقليمية بين العرب والإيرانيين، ص102،103، 104.

(20) انظر رقم الرسالة ونصها في The Persian Gulf Précis, Vol. II, Part II, The Affairs of the Persian Coast, p.62,64؛ عبد العزيز عبد الغني، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص384.

(21) The Persian Gulf Précis, Vol.II, Part II, The Affairs of Persian Coast, p. 62.

IOR:L/P&S/10/127,"Shaikh Sagar bin Khalid’s Explanation of the Position in Regard to Abu Musa:, in R.E., Vol.6, p.531-532.

(22) لوريمر، دليل الخليج 1، ص562.

(23) IOR:L/&S/18/B.397 (Confidential), in R.E., vol.7, pp. 704-705; The Affairs of the Persian Coast, p.62-63.

وكان من الذين استشارتهم وزارة الخارجية البريطانية حول هذه المسالة السير أ.هاردنغ (A.Hardinge) المبعوث فوق العادة والوزير المفوض لدى فارس، الذي أشار على نائب الملك في الهند باتخاذ هذا الإجراء دون مواجهة عسكرية. وانظر، ابراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص385.

(24) IOR:L/P&S/10/127/ in R.E., vol.6,pp.531-33.

(25) The Affairs of the Persian Coast, p.63-64.

(26) المصدر نفسه، ص64-65.

(27) IOR:L/P&S/18/B.397(Confidential) in R.E., vol.7, p.706; the Affairs of the Persian Coast, p.65.

(28) انظر هذه المراسلات في IOR:L.P& S/10/127, “Papers Submitted by Political Resident [Major P.Z. Cox]”: in R.E., vol. 6, pp.535-550 .

(29) IOR:L/P&S/10/127, “Second Memorandum of His Britannic Majesty Government Respecting the Claim

of Messrs. Robert Wonckhaus and Co. in Connection with the Shipment of Red Oxide from Abu Musa":, in R.E., vol.6,pp.563-598;

IOR:L/P&S/18/B.433(P.Z.2795/34) Memo.no.B.433, in R.E., vol.7, pp.713-18.

(30) L/P&S/10/127& FO.881/9074.A.no.78. "Letter from H. Listmann to Sheikh Saggar bin Khalid", in Islands and Martimes, vol.6, Archive editions, 1990, p.200.

(31) IOR:/L/P & S/18/B.397 (Confidential). in R.E., vol.7, p.706.;

لمزيد من التفاصيل انظر، القاسمي، الجزر الثلاث، ص 48-51.

(32) IOR:L/P&S/10/127. "Letter from Muhemmad – Bin-Tahnoon to P.Z. Cox- Appendix: FOMI", in R.E., vol.6, p.601-602.

(33) المصدر نفسه، ص602.

(34) IOR:R/15/1/736(on.8/no.210 dated the 28th September 1912), in R.E, vol.6,p.42; The Persian Gulf Historical Summaries, vol. 1, p. 101-102.

وانظر، ابراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص385، القاسمي، الجزر الثلاث، ص52-53.

(35) هذه الرسالة ضمن مجموعة الرسائل جاءت تحت عنوان: فهرس ملحق للمعاهدات السرية فيما بين مشايخ الساحل المهادن في عمان والدولة البهية القيصرية الانجليزية 1329-1330هـ/ 1911-1912م في .R.E., p.37-49؛ سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، ص 79، 284-285.

(36) ولكر، الاسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج حتى سنة 1971، في: جزر الخليج العربي، ص52-53.

(37) IOR:L/P&S/18/B.397 (Confidential), in R.E ,vol.7, pp.706-707.

العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وفارس، ص 54؛ النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي، ص205-206.

(38) Ibid, p.707.

(39) F.O., 1016/77(no.419/1928) in A.B., vol.14, p.403.

(40) مشروعية الادعاءات الإيرانية على الجزر الثلاث، ص2، بحث منشور علـى شبكة الانترنت www.emarites-islandsorg.ae/HTM-Docs/nadawat/12.htm.

(41) ولكر، الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج، ص 53؛ القاسمي، الجزر الثلاث، ص62 – 64.

(42) IOR:L/P&S/18/B397, Memorandum by C.W. Baxter, 14 November, 1930, in R.E., vol.7, p.733-736.

(43) IOR:L/P&S/18B397, "Political Resident to the Government of India", in R.E, vol.7, p.741-742.

(44) المصدر نفسه، ص743.

(45) IOR:L/P&S/18/B397, Memorandum by D.W. Lascelles, 4 September 1934, in R.E., vol.7, p.744-750.

(46) المصدر نفسه، ص748-749.

(47) انظر المذكرة الموقعة من C.W.Baxter/ مكتب الشؤون الخارجية الهندي تاريخ 16 آذار 1932 في IOR:L/P&S/18, "Letter from F.O. to India Office, 16 March, and Reply 29 March, 1932", in R.E.,vol.7,P.725.

(48) المصدر نفسه، ص729-730.

(49) تغير اسم دولة فارس ابتداء من عام 1935، وأصبح يطلق عليها اسم إيران في عهد رضا شاه بهلوي.

(50) ابراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص395.

(51) مشروعية الادعاءات الإيرانية على الجزر الثلاث، ص2.

(52) انظر الوثيقتين تحت الرقم التالي:

Bahrain Political Agency Records, R/15/2/546, "Letter from Mr. L. Baggallay to Mr. J.P. Gitson",.in A.B., Primary Document 1853-1957, Archive editions, 1988," vol. 13, p.235-242.

(53) ولكر، الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج، ص 53-54.

(54) R/15/2/625, "Persian Gulf Residency to Political Agency, Bahrain, 27 October, 1948", in A.B., vol.13, p.253.

(55) R/15/2/625, "Political Agency, Bahrain to Residency, Jufair, 13 November, 1948", in A.B., vol.13, p.254.

(56) R/15/2/625, "Letter from Mr. P.J. Stobant, Political Agency, Sharjah to Mr. C.J. Pelly, Political Agency, Bahrain, 25 January, 1949", in A.B., vol.13, p.259-260.

(57) F.O., (Foreign Office) 1016/77, "Translation of Letter from Shaikh Sultan Bin Sagar, Rule Sharjah to Mr. A.J. Wilton, Undated", in A.B., vol.14, p.402.

(58) F.O., 371/126848, "from Sir B.A.B. Burrows, Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain, to Mr. D.M.H. Riches, F.O., 1 February, 1957", in

A.B., vol.13, p.492-493.

(59) انظر التلغراف رقم (467/2819/49) والوثيقة الصادرة عن ممثلية البحرين رقم (5/28/9/49) تحت رقم R/15/2/625 in A.B., vol.13, p.261-262.

(60) مشروعية الادعاءات الإيرانية، ص2.

(61) المرجع نفسه.

(62) F.O., 371/126848, "Letter from Mr. D.M.H. Riches to Sir B.A.B. Burrows, 22 March, 1957", in A.B., vol.13, p.495.

(63) F.O, 371/126848, "Letter from Mr. F.B. Richards British Residency, Bahrain, 27 February, 1957", in A.B.,vol.13, p.494.

(64) F.O., 371/148863, "Letter from F.O by W.F. Marshall and J.A. E. Gutteridege Lega Advisor", in A.B., vol.30, p.69-71.

كذلك الوثيقة المحفوظة تحت الرقم نفسه ورقمها الفرعي (B082/1), p.72.

(65) الرسالة محفوظة تحت رقم:

F.O., 371/148863, " the Ruler of Ras Al Khaimah in which Status of Sea Bed Surrouding the Tunb Island was Raised, 30 December , 1959", in A.B., vol.30, p.72-73.

(66) ولكر، الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج، ص 55.

(67) مشروعية الادعاءات الإيرانية، ص2.

(68) رفعت، النزاع حول جزر الخليج العربي (ندوة جزر السلام)، ص 64.

(69) حول دور جامعة الدول العربية، انظر سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، ص 94-95، 179، 182-184.

(70) ولكر، الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج، ص 55-56؛ العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وفارس حول الجزر الثلاث، ص 55-56؛ ابراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص399 – 400.

(71) النجار، تاريخ الخليج العربي، ص 215، 219، 220-220.

(72) المرجع نفسه، ص216، 220؛ القاسمي، الجزر الثلاث، ص83-84.

(73) للمزيد من المعلومات حول استيلاء إيران على الجزر الإماراتية وردود الفعل، انظر ابراهيم، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ص 396-407.

(74) انظر في هذا المجال نص المذكرة القانونية حول موضوع الاحتلال الفارسي للجزر العربية الثلاث، التي أعدتها جامعة الدول العربية وعرضت في اجتماعها العادي السادس والخمسين (11سبتمبر (أيلول)-17 ديسمبر (كانون الأول 1971)، ص969-975.

المصادر والمراجع

ابراهيم، عبدالعزيز عبد الغني، 1982، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

جامعة الدول العربية، اجتماعات مجلس الجامعة.

رفعت، أحمد محمد، 1994، النزاع حول جزر الخليج العربي ومتطلبات الحل وفقاً لقواعد القانون الدولي، ندوة راس الخيمة التاريخية الرابعة، مركز الدراسات والوثائق.

زادة، بيروز، 1996، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والايرانيين، المستقبل العربي، ع 206، بيروت.

شبكة البريد الالكتروني.

العيسى، شملان، 1996، الخلافات بين الامارات العربية وفارس حول الجزر الثلاث، المستقبل العربي، ع 206.

القاسمي، خالد بن محمد، د.ت.، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، المكتب الجامعي الحديث.

النجار، مصطفى وآخرون، 1984، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة.

نوفل، سيد، 1967، الأطماع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، القاهرة.

وثائق دولية متفرقة.

ولكر، جوليان، 1994، الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج حتى سنة 1971، في: جزر الخليج العربي: اسباب النزاع ومتطلبات الحل، مركز الدرسات العربي-الاوروبي.

The Arabizm of The Three Emiraty Islands (Abu Musa , Tunb Alkubra and Tunb Alsughra) (1750- 1971) "a Documented Historical Study"

*Nofan Reja Al-Swerieh and Ibrahim Fa'ur Alsharah **

ABSTRACT

This study investigates the issue of the three islands of UAE (Abu Musa, Tunb Alkubra and Tunb Al Sughra) to present a documented historical research along almost two centuries about. It deals with the development of the Arabian-Iranian conflict regarding the ownership of these islands and the repeated Iranian claims and attempts to occupy them by force. It studies also the British role in this issue.

The study , which depended mainly on British and Arab documents, concluded that these islands have been historically connected with the two Emirates of Ras al-Khaimeh and Al Sharjeh and that their relationship is rooted centuries ago. Hence , the Iranian ownership claims are illegal inspite of the documents Iran used to support its claimed historical right.

* History Department, University of Jordan. Received on 19/10/2003 and Accepted for Publication on 22/11/2004.